ادارة رونالد ريغان وسياسة التحديث العسكرية ومحاولات اصلاحها ١٩٨١-١٩٨٩

الباحثة– سجى علي سلمان ا.م.د – جواد رضا رزوقي

جامعة واسط- كلية التربية للعلوم الانسانية

ملخص البحث:

سعت الادارة الامريكية منذ تسلمها السلطة في الولايات المتحدة الامريكية ١٩٨١–١٩٨٩ الى زيادة تمويل وزارة الدفاع لغرض مواجهة الاتحاد السوفيتي والقضاء على الحرب الباردة آنذاك، فكان غرض الادارة الامريكية تحقيق التكافؤ العسكري مع الاتحاد السوفيتي وردعه عن أي محاولة للسيطرة على الولايات المتحدة الامريكية والعالم ، لذلك اخذت الادارة الامريكية على عاتقها اجراء سلسلة من التحديثات العسكرية شملت جوانب عديدة في الجانب العسكري منها تحديث الصواريخ النووية ، وتحديث القوة الجوية ، كذلك الاهتمام الكبير بالقوة البحرية العسكرية، هذه التحديثات ادت الى زيادة نفقات الادارة الامريكية على وزارة الدفاع والاهتمام بتنظيم الوزارة من قبل الموظفين لتحقيق التكافؤ العسكري ومن ثم النجاح في القضاء على الحرب الباردة بين الطرفين.

المقدمة:

اهتمت الادارة الامريكية في تعزيز قوتها خارج نطاق الولايات المتحدة الامريكية من خلال تقديم المساعدات المالية والعسكرية لدول امريكا الاتينية نيكاراغوا ، لغرض محاربة الشيوعية المنتشره والقضاء على الوجود السوفيتي في تلك المناطق ، ومع رفض الكونغرس الامريكي تقديم المساعدات الخارجية للمعارضين الكونترا في نيكاراغوا ، اتمت الادارة الامريكية صفقات بيع الاسلحة مع الدول الخارجية لكي تؤمن تلك المساعدات الى الكونترا ، فعد ذلك خرقا دستوريا من قبل الادارة الامريكية ومعارضة للسلطة التشريعية في الكونغرس ،

اثرت هذه القضية على سمعة الادارة الامريكية ،وزعزعة الثقة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ، كذلك اثر على النطاق الدولي في تبديد احترام مواثيق الولايات المتحدة مع دول العالم لاسيما ان الامن القومي يعتمد على تلك المواثيق الدولية ، فكان على السلطة التنفيذية الخضوع الى اللجان التحقيقية التي شكلت من قبل السلطة التشريعية واثبات ادانتها امام الجميع ، كذلك برزت السلطة التشريعية اداة ضاغطة تمنع السلطة التنفيذية من اجراء أي تعديلات حول المعاهدات السابقة وعدم تقديم تفسيرات جديدة تلغي الاتفاقيات المعقودة سابقا والمصادق عليها من قبل الكونغرس الامريكي ، فتمت المصادقة على معاهدة صواريخ متوسطة المدى من قبل مجلس الشيوخ الامريكي دون خضوعها الى تفسيرات جديدة من قبل السلطة التنفيذية .

اولاً: قضية بيع الاسلحة و تمويل الكونترا في نيكاراغوا وتداعياتها.

- **تطورات القضية**

منذ اوائل الثمانينات بدأت الادارة الامريكية حربا سرية ضد حكومة الساندينيستا في نيكاراغوا، ودعمت المتمردين الكونترا[١] ، بتقديم مساعدات سرية مالية وعسكرية، الا ان الكونغرس الامريكي بحزبيه كان قد رفض مسألة المساعدات المالية والعسكرية الى متمردي

[١] الكونترا: افراد من الحرس الوطني بقيادة الدكتاتورية السابقة انا ستاسيو سموزا غارسيا، كانت معارضة لنظام الحكم في نيكاراغوا افتقرت هذه المعارضة الى التنظيم والتدريب والخطط العسكرية الجيدة ، تم دعمها من قبل الولايات المتحدة منذ عامي ١٩٨١– ١٩٨٢ اصبحت ذات صفة مركزية مع امداداها بالسلاح والتدريب وادخال النظام العسكري كذلك عملت الولايات المتحدة على انشاء مطار في هندوراوس المجاور لنيكاراغوا وكان الهدف من دعم الكونترا هو القضاء على الشيوعية والمحافظة على المصالح الامريكية في امريكا الوسطى ينظر:
Terry D. Gill, Litigation Strategy At The In Ternational Couv T. A case study of the nicaragua v. unted states dispute , bston London, Martinns Nijnoff , ١٩٨٩ , PP. ١٨٧ – ١٩٧.

الكونترا فعمل على سن قانون ما يسمى تعديل بولند[١] في ٢١ كانون الاول عام ١٩٨٢ الذي منعت فيه الولايات المتحدة توفير الاموال الى الكونترا، اذ صوت مجلس النواب بأغلبية ٤١١ بالموافقة على هذا القانون ليكون مانعا امام اي جهة تساعد الكونترا في المستقبل[٢]، الا ان القيود التشريعية والقوانين ثبتت انها غير فعالة ،لاسيما ان قادة الكونترا اخذوا يقرون بالمساعدات الامريكية بشكل معلن في الصحف والاخبار اليومية التي يتداولها جميع الناس، لذلك اقدم الكونغرس الامريكي على منع تخصيص الاموال الى وكالة المخابرات الامريكية لأغراض ازالة الالغام في موانئ نيكاراغوا ، وشرع قانون عام ١٩٨٤ عرف بتعديل بولاند الثاني [٣]، الذي اكد على منع استخدام الادارة الامريكية الى اموال تدعم الكونترا في نيكاراغوا[٤].

مع ذلك اخذت الاحداث تتلاحق على الادارة الامريكية اذ تعرض سبعة من الامريكيين لعملية اختطاف في اذار عام ١٩٨٤ من قبل حزب الله اللبناني، فاقتراح روبرت ما كفارلين

---

[١] تعديل بولند قدمه السيناتور الديمقراطي ادوارد بولاند عام ١٩٨٢ الى الكونغرس يمنع فيه الاطاحة بحكومة نيكاراغوا او لاثارة تبادل عسكري بين نيكاراغوا وهندوراس، نص القانون منع وكالة المخابرات المركزية او وزارة الدفاع من تزويد بالمعدات العسكرية، او التدريب العسكري، او المشورة لغرض الاطاحة بحكومة نيكاراغوا او اثارة عسكرية بين نيكاراغوا وهندوراس. ينظر:

Jonathan Marshall Peter Dale Scott, The Iran Contra contra Connection Secret teams And Covert Operations In The Reagan Era New York , ٢٠٠٧ , P. ٧٨.

[٢] Louis Fisher, Invest Igating Iran – Contra , New York, ٢٠٠٧ , P. ٢٧٥,

[٣] للمزيد من المعلومات ينظر:

Jonathan Marshall. Peter Dole Scott, Op.Cit., P.٢٠; Joseph And Rewledford, The Iran –Contra Affra And The Cold War Anita Ldea And The Reagan Doctrine , Thesis , Tufts University , ٢٠١٦ , P. ٤٦.

[٤] Ibid.

Robert Mcfarlane [١] مستشار الامن القومي آنذاك وبدعم من ويليام كيسي مدير المخابرات المركزية الامريكية في اوائل تشرين الثاني ١٩٨٥ في الكشف عن اقتراح يقوم على اساس بيع الاسلحة الامريكية الى ايران مقابل الوساطة والتأثير للافراج عن الرهائن المحجوزين في لبنان، وافق الرئيس ريغان على المبادرة السرية من قبل ماكفارلين وتم بيع اسلحة صواريخ مضادة للدبابات والطائرات في ٧ كانون الثاني عام ١٩٨٦، رغم اعتراض كل من وزير الدفاع واينبرغر ووزير الخارجية جورج شولتز[٢]. في السباق نفسه تناقضت هذه المبادرة بشكل مباشر مع سياسة الادارة الامريكية المعلنة برفض التفاوض مع الارهابيين او مساعدة البلدان مثل ايران، كذلك تناقضت مع القوانين التشريعية التي سنها الكونغرس الامريكي في مسالة تعديل بولند خلقت فيما بعد احراجا كبيرا للرئيس ريغان[٣].

رغم استقالة ماكفارلين من منصبه كمستشار الامن القومي، استمرت موافقة الرئيس ريغان لمتابعة المبادرة من الداخل حيث تم انجاز العملية بمساعدة خليفة ماكفارلين جون بويندكستر John Poindexte [٤] والعقيد مشاة البحرية اوليفر نورث Oliver North [١]

([١]) روبرت ماكفارلين (١٩٣٧-): عمل في القوات البحرية ١٩٧٩ – ١٩٥٩، درس الدراسات العليا في جنيف، اصبح مستشار وزارة الخارجية (١٩٨١ – ١٩٨٢)، ثم عين نائب مستشار الامن القومي ١٩٨٢ – ١٩٨٣، اصحب مستشار الامن القومي (١٩٨٣ – ١٩٨٥). للمزيد ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩.

[٢] Lou Canno, Freedom Man The Leadership Of Ronald Reagan, Virginia Military Institute , ٢٠١٤,P. ١٣;

حسين علي خضير، موقف الولايات المتحدة الامريكية من ازمة الرهائن في لبنان ١٩٨٥-١٩٨٦، كلية العلوم الانسانية ، جامعة تكريت، ٢٠١٩ ، ص٢٨٣.

[٣] Encyclopedia, Britannica, The- Iran Contra Affair.

([٤]) جون بويندكستر (١٩٣٦-):ضابط متقاعد في البحرية الامريكية ومسؤول وزارة الدفاع، درس الاكاديمية البحرية عام ١٩٥٨، عمل مساعد عسكري لمستشار الامن القومي (١٩٨١-

الذي كان يعمل في مجلس الامن القومي، ذهب ماكفارلين، واوليفرنورث كوف الى طهران في ايار عام ١٩٨٦ لتسليم مضادات الطائرات وقطع الغيار العسكرية [٢]، وتم اطلاق سراح الرهائن المحتجزين في ٢٦ تموز عام ١٩٨٦، الا ان مبيعات الاسلحة السرية قدمت المزيد من الحوافز لخطف الرهائن،اذ تم خطف ثلاثة امريكيين في لبنان في شهر ايلول وتشرين الاول عام ١٩٨٦ وتم اطلاق سراحهم بعد تسليم ٥٠٠ صاروخ مضاد للدبابات الى ايران في نفس العام[٣]. كانت اموال بيع الاسلحة الى ايران قد خصصت لتمويل الكونترا في نيكاراغوا وتم تنظيم هذه الصفقة من قبل مستشار الامن القومي جون بويندكستر، واوليفر نورث مع ضابط القوات الجوية ريتشارد سيكورد Richard Secord لتحويل(١٢) مليون دولار من العائدات الى الكونترا[٤].

تم الكشف عن هذه الفضيحة في تشرين الثاني عام ١٩٨٦ بعد سقوط طائرة تابعة لوكالة المخابرات الامريكية في تشرين الاول عام ١٩٨٦ واسر قائدها من قبل حكومة الساندينيستا وبعد اعتراف من قبل الطيار عن نقل اسلحة و ذخيرة وزي رسمي وادوية الى الكونترا اصبحت المساعدات غير القانونية للكونترا مرتبطة بمبادرة الرئيس ريغان في توريد الاسلحة الى ايران ، والذي زاد القضية سوءً هو اعلان المدعي العام ادوين ميس في ٢٥ تشرين الثاني عام ١٩٨٦

١٩٨٣)، شغل منصب مستشار الامن القومي(١٩٨٣-١٩٨٥)، ادين بقضية ايران كونترا، ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩.

(١) اوليفر نورث(١٩٤٣-):سياسي امريكي وضابط في مشاة البحرية، درس في الاكاديمية البحرية عام ١٩٦٣، خدم في حرب فيتنام والبحرية الاساسية(٩١٦٩-١٩٧٤)، عمل في مجلس الامن القومي عام (١٩٨١-١٩٨٧)، تقاعد عن الخدمة عام ١٩٨٨ حيث ادين بقضية ايران كونترا. ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩ .

[٢] Lou Canno, Freedom Man The Leadership.., Op. Cit., P. ١٤.

[٣]Ibid,P,١٣.

[٤] Encyclopedia Britannica , Op. Cit.

ان جزء من مبلغ (٤٨) مليون دولار تم الحصول عليها من مبيعات الاسلحة من قبل مجلس الامن القومي ، قد تم تحويلها الى صندوق سري لشراء الاسلحة وامدادات الكونترا في نيكاراغوا[١]، وتبع ذلك تحقيقات في كل من السلطة التنفيذية والكونغرس الامريكي[٢].

ثانيا: لجنة جون تاور The Tower Commission.

ردا على الفضيحة التي عرفت بقضية ايران كونترا اقال الرئيس ريغان كلا من اوليفر نورث، ومستشار الامن القومي بويندكستر، وانشأ مجلس المراجعة الخاص للتحقيق في القضية في كانون الاول عام ١٩٨٦ بالأمر التنفيذي رقم (١٢٥٧٥)، تألف مجلس المراجعة من ثلاث اشخاص [٣]، يقوم بدراسة دور مجلس الامن القومي والموظفين في الانشطة الخاصة بالبعثات الدبلوماسية والعسكرية والاستخباراتية الشديدة الحساسية [٤]، عرف المجلس باسم **"لجنة تاور"** التي اعطيت مهلة ٦٠ يوما لتقديم توصياتها حيث تم توجيه جميع الادارات والوكالات والاجهزة المستقلة لتقديمها الى اللجنة كذلك تم طلب المعلومات والعديد من الشهود[٥].

---

[١] Louis Fisher, Op. Cit. , P. ٢٧٧; Encyclopedia Britannica , Op. Cit.

[٢] The Evolution Of The U.S. intelligence Community Ahistorical Overview,
https //fas. Org /irq / off docs / int ٠٢٢. Html.

[٣] تكون المجلس من جون تاور كرئيس للمجلس وعضو كونغرس، وادامواند موسكي وزير خارجية سابق، وبرنت سكو كروفت مستشار الامن القومي السابق. ينظر:
Louis Fisher, Op. Cit,. p. ٢٧٧; "New York Times" , Feb. ٢٧, ١٩٨٧.

[٤] Executive Order ١٢٥٧٥—President's Special Review Board December L ١٩٨٦,In Public Papers Of The Presidents Of The United States, ١٩٨٦, p.١٥٩٢-١٥٩٣ .

[٥] لم تمتلك لجنة برج سلطة او صلاحيات استدعاء المستندات او الاجبار على الشهادة او قسم الشهود او منح الحصانة، حيث رفض العديد من الافراد الذين كانوا محوريين في قضية ايران كونترا بما فيهم جون بويندكستر، واوليفر نورث المثول امام اللجنة لاسيما هؤلاء لديهم الحق الدستوري في عدم الادلاء بشهادتهم، مع ذلك اجرت هذه اللجنة التحقيقات اللازمة في قضية الكونترا. ينظر:
Louis Fisher , Op. Cit. , P.٢٧٧.

قدمت لجنة تاور توصياتها في ٢٦ شباط عام ١٩٨٧ ، لاسيما انها ادانت الرئيس ريغان بعلمه بالقضية وضعف ادارته على موظفيه، لخصت اللجنة توصياتها بما يلي:

– وضعت اللجنة مجلس الامن القومي بانه هيئة استشارية وليس مؤسسة لاتخاذ القرارات والمسؤوليات التشغيلية لذلك ينبغي عليه ان يركز على المشورة والادارة وليس تنفيذ القرارات [١].

– ان عملية ايران كونترا قد جرت بشكل غير قانوني بعيد عن السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وان متطلبات الرقابة على الاستخبارات قد تم تجاهلها.

– وضع مجموعة من الارشادات والضوابط للموافقة على الاجراءات السرية والابلاغ عنها[٢].

– عدم تدخل الامن القومي وتورطه في صفقات عسكرية واخذ الموقف الجاد من ذلك، واستبعاد موظفي الامن القومي عن العمليات السياسية[٣].

– عدم اجراء اي تغيير شأنه ان يسمح لمدير المخابرات المركزية ان يكون مستشارا قانونيا في مجلس الامن القومي او يطلب تأكيد مجلس الشيوخ[٤]. مع ذلك لم توصي اللجنة بإعادة هيكلية نظام مجلس الامن القومي او تغيير سلطته القانونية الاصلية[٥].

استجاب الرئيس ريغان لنتائج اللجنة من خلال اجراء تغييرات في موظفي الامن القومي حيث اصبح فرانك كارولتشي مستشار الامن القومي الجديد وتم اختيار الجنرال كولن باول

---

[١] Louis Fisher , Op. Cit. , P.٢٧٨.

[٢] Anthony Wanis- St. John, **"The National: Security Council Tool Of Presidential Crisis Management"** , Journal Of Public And International Affairs Vol. ٩, No. ١, ١٩٩٨,P.١١٦.

[٣] New york Times, Feb. ٢٧. ١٩٨٧.

[٤] Jennifer Keened And Jules Hurst, Op. Cit. , P. ٨٤.

[٥] Anthony Wanis – St. John , Op. Cit.,P.١١٦

Colin Powell نائبا له[١]، بالمقابل شكل الكونغرس الامريكي في كانون الثاني ١٩٨٧ لجنتي تحقيق منفصلتين[٢]، لكنهما اتفقا لاحقا على تشكيل لجنة مشتركة لأغراض مقابلة الشهود وعقد جلسات الاستماع، ركز اعضاء الكونغرس في قضية ايران كونترا ضمن اربع مجالات رئيسية تتمثل في مبيعات الاسلحة الى ايران، وتحويل الاموال الى الكونترا، وانتهاكات القانون الفيدرالي، واشراك موظفي مجلس الامن القومي في ادارة السياسة الخارجية[٣].

بدأت اللجان عملها في اوائل ايار عام ١٩٨٧ حتى آب عام ١٩٨٧ واجرت جلسات استماع مشتركة متلفزة تعرف باسم " **جلسات الاستماع ايران– كونترا**"[٤]، تبادل فيها اللجان جميع المعلومات التي حصلوا عليها وعمل الموظفون معا في مراجعة اكثر من(٣٠٠,٠٠٠) وثيقة ومقابلة اكثر من(٥٠٠)شاهد، واصدر الرئيس ريغان اوامر الى جميع الوكالات ذات الصلة

---

[١] Jennifer Keened And Jules Hurst, Op. Cit.,P.٨٤.

[٢] كانت لجنة مجلس الشيوخ برئاسة دانيال اينو مع عضو الكونغرس الجمهوري وارن رودمان كنائب للرئيس، اما لجنة مجلس النواب فكانت برئاسة النائب الديمقراطي لي هاملتون، والنائب الجمهوري ديك تشيني كنائب للرئيس. ينظر:

Encyclopaedia Britannica , American history Iran – Contra Affair,Op.Cit.

[٣] Ibid.

[٤] من بين ما تم مقابلتهم من قبل اللجان ماكفارين، ووزير الخارجية جورج شولتز، المدعي العام ادوين ميس، ووزير الدفاع كاسبر واينبرغر، ورئيس الاركان السابق دونالد ريغان ومساعد وزير الخارجية لشؤون البلدان الامريكية اليوت ايرامز، ولم يدلي وليام كيسي مدير المخابرات المركزية السابق بشهادته بسبب استقالته في ٢٩ كانون الثاني، ثم وفاتة في ايار عام ١٩٨٧ ينظر .Ibid

لتقديم مستنداتهم وشهودهم، وقدم الرئيس جزء من مذكراته الشخصية لغرض افادة لجان التحقيق[١].

دعم الرئيس الامريكي المتمردين الكونترا في نيكاراغوا ، لأنه قارنهم بالآباء المؤسسين المحافظين الامريكين لكنه ادعى امام لجان التحقيق انه لا يعرف شيئا عن تحويل بيع الاسلحة اليهم، يؤكد محامي ريغان لورنس والش Lawrence Walsh بعد التحقيق المكثف بأنه لم يكن هناك دليل موثوق بعلم الرئيس حول ارباح مبيعات الاسلحة ودفعها الى الكونترا، ربما فقدان الوثائق والادلة الرسمية قد حسم مشكلة توريط الرئيس ريغان رسميا، مع ذلك كان الرئيس ريغان مدان امام لجان التحقيق في قضية ايران كونترا، اذ فقد الرئيس ريغان مصداقية امام الكونغرس الامريكي في استمرار ادارته في البيت الابيض لأسباب تتعلق بسوء الادارة في تلك المرحلة التي ادت الى حدوث زلات في قيادة العمليات الخارجية للبلاد[٢]، فكان قرار الرئيس ريغان التنازل تماما عن الامتياز التنفيذي الخاص بالرؤساء الامريكان خشية من عزله عن منصبه[٣]. صدر التقرير النهائي لقضية ايران كونترا في ١٧ تشرين الثاني عام ١٩٨٧[٤]،ووقعه اعضاء اللجان الديمقراطية وثلاث من اعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، وقد نص التقرير على:

– ان مجلس الامن القومي قد جمع سرا اموال الكونترا، وانشاء منظمة لتزويدهم بالأسلحة وحاولوا فدية الرهائن ونقل الاسلحة الى ايران بدون اذن رئاسي.

---

[١] مزق اعضاء مجلس الامن القومي الوثائق ذات الصلة بقضية ايران كونترا عام ١٩٨٦، لذلك افتقرت اللجان الى الادلة التي كان يمكن ان تحل مشكلة الشهود غير المنسقة شهادتهم لأسباب عدم تذكر الاحداث والصفقات الخارجية. ينظر:

The Editors of Encyclopaedia Britannica.

(٢) Lou Cannon, Freedom Man The Leadership.., Op. Cit., P. ١٥.

[٣] Ibid.

[٤]Louis Fisher,Op.Cit.,P. ٢٧٨;

– ان هذه الاجراءات انتهكت الشرط الدستوري الاساسي الذي يقضي بتمويل الاجراءات الحكومية بأموال تخضع لرقابة الكونغرس وان كبار المسؤولين في ادارة ريغان قد ضللوا الكونغرس الامريكي عن عمد[١].

– اوصت لجنة الاغلبية باستحداث منصب مفتش عام قانوني في وكالة المخابرات المركزية، وتشديد الاجراءات الرقابية التابعة للكونغرس امام المتطلبات القانونية للبلاغات السرية[٢].

اقر تقرير الاقلية في المقدمة ان الرئيس ريغان وموظفيه ارتكبوا اخطاء في تورطهم بقضية ايران كونترا، مع ذلك الرئيس ريغان اعترف بأخطائه فيما بعد، الا ان الامر لم يصل حدوث ازمة دستورية او انتهاك لسيادة القانون او مؤامرة كبرى على مستوى الادارة او عدم الامانة او التستر بدوافع الفساد، كذلك اوقع تقرير الاقلية اللوم على الكونغرس ومدى توسع سلطاته في امور السياسة الخارجية حيث نبه تقرير الاقلية الى تدخل الكونغرس الامريكي في قضية ايران كونترا و فرض قوانين غامضة ومتغيرة باستمرار لفرض سياسات على امريكا الوسطى خارج نطاق القانون نفسه ، مشيراً الى ضرورة اعتراف الكونغرس وحسب ما ينص عليه الدستور ان يكون الرئيس هو المسؤول عن السياسة الخارجية، بالمقابل نبهت الى ان الرئيس لا يمكنه استخدام موارد البلد لتنفيذ السياسة الخارجية دون اعتمادات او مخصصات من قبل الكونغرس

---

[١] Senate Report No. ٢١٦ Iran- Contra Investigation Report Nnitedstates Congressional Serial Set Serial Number ١٣٧٣٩. United States Government Printing Office Washington. ١٩٨٩; The Encyclopaedia Britannica , Op.Cit.

[٢]The Evolution Of The U.S. Intelligence Community – An Historical Overview https://fas.org/irp/offdocs.

الامريكي[١]وهذا يمنع الرئيس من محاولة استخدام الاموال من جهات خاصة او من قبل الدول الاجنبية لتنفيذ سياسات الامن القومي[٢].

أصدرت هيئة المحلفين في ١٦ اذار عام ١٩٨٨ لائحة اتهام مكونة من(٢٣) تهمة ضد مستشار القومي بويند كسترو اوليفر نورث، وسيكورد، وحكم قاضي المقاطعة الامريكية Hard Gearالا ان المحاكمة لم تستمر لانهم ادلوا بشهادة محصنة امام لجنة ايران – كونترا [٣]، و وجهت هيئة المحلفين في ٢٠ حزيران عام ١٩٨٨ الاتهامات الى جوزيف فرناندیز Joseph Fernandez رئيس محطة وكالة المخابرات المركزية الذي ساعد مستشار الامن القومي بويند كستر في توريد الاسلحة الى الكونترا و مخالفت تعديل بولاند، هذه المحاكمة وضعت وكالة المخابرات المركزية وموظفيها موضع التحقيق في تنفيذ العمل السري الا ان رفض المدعي العام ريتشارد ثورنبرج Richard Thornberg الكشف عن معلومات سرية خاصة بقضية توريد الاسلحة حالت دون محاكمة موظفي وكالة المخابرات المركزية والكشف عن قضاياهم السرية[٤].

ادين بويند كستر من قبل هيئة المحلفين في ايار عام ١٩٨٩ بتهمة تعديل واتلاف الوثائق والمساعدة والتحريض على عرقلة عمل الكونغرس، الا انه تم نقض ادانته في الاستئناف في تموز عام ١٩٩٠ ورفضت التهمة الموجهة ضده عام ١٩٩١، كذلك وجهت هيئة الملحفين اتهامات لوزير الدفاع كاسبر واينبرغر منها عرقلة تحقيق الكونغرس، وتهمتان بالبيانات الكاذبة، وتهمتان بالحنث باليمين، الا ان جورج بوش بصفته نائب الرئيس ريغان عارض على ادانة

---

[١] Harold Hongiu Koh, Why The President (Almost) Always Wins In Foreign Affairs: Lessons Of The Iran – Contra Affair, Yalelew Shool Legal Scholarship Repository, ١٩٨٨, P. ١٣١٩.

[٢] Louis Ficsher, Op. Cit., P.٢٨٧.

[٣] Ibid., P. ٢٨٢.

[٤]Ibid.

وزير الدفاع واينبرغر ووزير الخارجية جورج شولتز لاسيما انهما عارضا الرئيس ريغان في قضية بيع الاسلحة الى ايران في ذلك الوقت[١].

ثالثا : معاهدة القوى النووية متوسطة المدى ١٩٨٨و تداعياتها

كانت الادارة الامريكية تسعى جاهدة الى تأسيس قدرة دفاعية فعالة تحمي الولايات المتحدة الامريكية من الصواريخ الهجومية السوفيتية ،لاسيما ان الرؤوس الحربية البالستية اصبحت عاجزة وعفا عليها الزمن ، لذلك اعلن الرئيس ريغان مبادرة الدفاع الاستراتيجية في ٢٣ اذار عام ١٩٨٣ والتي قصد بها الرئيس ريغان التطوير والاختبار للصواريخ الفضائية وليس مجرد بحث كما ورد في معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية Abm [٢] عام ١٩٧٢، فكان لابد من تخلي الولايات المتحدة عن هذه المعاهدة والتزاماتها الدولية [٣].

عمل الرئيس ريغان ومسؤولي وزارة الدفاع والمستشار القانوني لوزارة الخارجية ابراهام سوفاير Ibrahim Soufair [٤] في تشرين الاول عام ١٩٨٥ على تقديم "تفسير جديد"

---

[١]Louis fisher, op. cit., P. ٢٨٢.

(٢) اتفاقية الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية: عقدت بين الرئيس ريتشارد نيكسون والامين العام ليونيد بريجنيف عام ١٩٧٢ نصت المعاهدة على ان يكون لدى كل طرف نظام واحد محدود من الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية لحماية راس المال، واخر لحماية منطقة اطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات، وتفق الطرفان على عدم تطوير او اختبار اونشر قاذفات صواريخ باليستية. ينظر:

Edward teller, cold war history, Wednesday, july ١٨, ٢٠١٨.

[٣] David Koplow, Con Situational Bait and Switch Executive Reinterpretation Of Arms, Georgetown University Low Center, Koplow ١٩٨٩, P. ١٣٦٨.

(٤) ابراهام سوفاير(١٩٣٨–): رجل قانون ينتمي الى الحزب الجمهوري، ومن قدامى المحاربين في السلاح الجوي الامريكي، ومستشار وزارة الخارجية وشؤون الامن القومي ،

لمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ، بحيث يسهل عملية تطوير واختبار مبادرة الدفاع الاستراتيجية ، يقوم التفسير الجديد على ان الحظر الاساسي المفروض من قبل معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية عام ١٩٧٢ حول تطور واختبار انظمة ومكونات الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية القائمة على الفضاء تنطبق على التكنولوجيا الحالية ،اي خلال عام ١٩٧٢ التي تم توقيع المعاهدة فيها ، اما بعد عام ١٩٧٢ هو السماح بالتطوير والاختبار لمبادرة الدفاع الاستراتيجية مع حظر نشر تلك الصواريخ الفضائية[١].

اكمل الحقوق عام ١٩٦٥، عمل مساعد المدعي العام للمنطقة الجنوبية من نيو يورك عام ١٩٦٩، شغل منصب قاضي المحكمة الجزائية في المنطقة الجنوبية من نيو يورك (١٩٧٩-١٩٨٥)، تم تعيينه مستشارا قانونيا لوزارة الخارجية من قبل جورج شولتز عام ١٩٨٥، كان له دور في عمليات الكشف التي ادت الى انهاء تعاملات الاسلحة مع ايران كجزء من قضية ايران كونترا، حصل على جائزة الخدمة المتميزة عام ١٩٨٩ .ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩.

(١) نصت المادة الخامسة من معاهدة الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ على حظر اختبار او تطوير اونشر أي نظام صاروخي مضاد للصواريخ البالستية سواء في البحر، او الجو، او الفضاء، او الوحدات الارضية المتنقلة ولغرض الخروج عن هذه الاتفاقية من قبل ادارة ريغان اجرى المستشار القانوني سوفاير عام ١٩٨٥ دراسة خلصت الى الاستناد الجزئي لتاريخ المفاوضات السري للمعاهدة بان التفسير الواسع لمعاهدة يسمح باجراء بحث وتطوير انظمة الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ تعتمد على تقنيات غريبة غير موجودة في عام ١٩٧٢ .ينظر:

Frances Fitzgeraldt ,Politics As law?:The Anti- Ballistic Missile Treaty The Separation Of Powers And Treat Interpretation Way Out There In The Blue: Reagan Star Wars And The End Of The Cold War, Simon And Schuster, New York,٢٠٠٠,P.٨٥٨.

دعم مشروعه الفضائي المستشار القانوني لوزارة الخارجية ابراهام سوفاير بموجب القانون الدولي الذي يقوم على اساس قراءة المعاهدة من جانب التغيير الواسع بعد الرجوع الى سجل التفاوض الخاص بالمعاهدة الذي يلزم الرئيس ريغان بتغيير المعاهدة[١]، وبسبب الغموض في جلسات الاستماع والمناظرة في مجلس الشيوخ عام ١٩٧٢، رفض معظم اعضاء مجلس الشيوخ مبدأ سوفاير واعتبروها اساءة لقراءة نص معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ والمفاوضات، لذلك عكف عضوا الكونغرس سام نان، وكارل ليفين Carl Levin عام ١٩٨٧ على دراسة السجل التفاوضي الخاص بالمعاهدة، واستخلصت دراستهم على تقديم تعديل يمنع اختبارات مبادرة الدفاع الاستراتيجية والتي كان من الممكن ان يسمح بها التفسير الواسع الخاص بسوفاير[٢]. شكلت مسالة اعادة التفسير الرئاسي قضية مهمة لدى اعضاء مجلس الشيوخ الامريكي، كونها اعادة التفسير دون موافقة الكونغرس وانها احدثت تغيير بمعنى المعاهدة و سوف تؤدي الى تداعيات خطيرة وبعيدة المدى على جميع اتفاقيات الولايات المتحدة كذلك تكمن اهميتها على مسألة الحد من التسلح ومعاهدة الصواريخ المتوسطة المدى[٣]، التي سوف تعقد عن

---

[١] David koplow, Op.Cit.,P. ١٣٧٠.

[٢] Joseph R. Biden , Jr. T And John B. Ritch, **"The Treaty Power: Upholding A Constitutional Partnership"**, University Of Pennsylvania Law Review,Vol.١٣٧, ١٩٨٩, P. ١٥٣٣.

[٣] معاهدة الاسلحة النووية متوسط المدى:عقدت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي في عهد غرباتشوف تم فيها الاتفاق على تخفيض الاسلحة النووية متوسطة المدى والقصيرة المدى الى٥٠% التي تشمل صواريخ العابرة للقارات، وصواريخ تحت سطح البحر ، وصواريخ متعددة الرؤوس النووية، تم تبادل وثائق التصديق في قمة موسكو ١حزيران عام ١٩٨٨ بموجبها دخلت المعاهدة حيز التنفيذ، ينظر:

William.D.Watson,**"Trust, But Verify: Reagan, Gorbachev, And Th Inf Treaty "**,The Hilltop Review,Vol.٥:Iss.١,Article ٥, ٢٠١١,P.٣٦.

قريب[١]. وفق ذلك عقدت لجنة القضاء ولجنة العلاقات الخارجية جلسات استماع مشتركة لمناقشة هل يمكن للرئيس ان يغير معاهدة من جانب واحد من خلال اعادة تفسيرها، وفق التمثيلات التنفيذية التي قدمت الى شهادة مجلس الشيوخ من قبل علماء دستوريين بارزين امثال لويس هنكين Louis Hinkin ولورنس اتش .Lawrence H وكانت الاجابة بالنفي[٢]، واوصوا بالرجوع الى المعنى الاصلي للمعاهدة، بموجب ذلك صاغ مجلس الشيوخ قرارا رقم ١٦٧ الخاص بتغيير معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية الذي تم تقديمه في اذار عام ١٩٨٧، والذي حدد مجموعة من المبادئ الدستورية ذات الصلة اسفر هذا القرار ما نصه: " **ان التغير التقليدي فقط لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف السيارية الذي يحظر التنمية واختبار تقنيات Abm الحالية والمستقبلية صالح دستوريا بموجب القانون الدولي**"[٣].

اصدرت لجنة العلاقات الخارجية القرار في ايلول ١٩٨٧ وارسلته الى مجلس الشيوخ بكامل هيئته مع تقرير مرفق يتهم فيه المستشار القانوني سوفاير بأضراره بمكتب المستشار القانوني في مسألة اعادة التفسير الرئاسي، وانتهاكه معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية واساءة استخدام سطلة المعاهدة الدستورية[٤].

خلص التقرير الى ان " **افساد مؤسستنا وعملياتنا الدستورية ليس وسيلة فعالة للدفاع عن الولايات المتحدة** " [٥]، مع ذلك اصر سوفاير في اعادة حججه حول حرية السلطة التنفيذية في الخروج عن تفسير المعاهدة التي كانت سائدة في السابق، الا ان اعضاء مجس الشيوخ عارضوا مبدأ سوفاير كونها ليس لها اسس دستورية واعربوا عن خشيتهم من فقدان مجلس الشيوخ دوره الدستوري في ابرام المعاهدات فلابد من حماية المجلس من خلال ارفاق شروط مفصلة ومتعددة للمعاهدات حتى يصبح فهمها جزء لا يتجزأ من وثائق التصديق على المعاهدة، لذلك اخذ مجلس

---

[١]Jose M. De Areilza,**"The Biden Condition: Interpreting, Treaty-Interpretation"** ,Internationals, Numero ١٠٥, ٢٠٢١ , P. ٨.

[٢] Joseph R. Biden, Op. Cit. , P. ١٥٣٤.

[٣] Ibid.

[٤]Joseph R. Biden, Op. Cit. , P. ١٥٣٤ .

(٥) Jose M. De Areilza ,Op. Cit., P. ٩.,

الشيوخ تعديل نان وليفين الذي يحظر عمليا اعادة التغير الخاصة بمعاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية مع التركيز على معاهدة الصواريخ متوسطة المدى القادمة[١].

خشي مجلس الشيوخ من تكرار ما حصل في مسالة اعادة التفسير حول معاهدة الصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ، في سياق تصديق معاهدة الاسلحة متوسط المدى من قبل مجلس الشيوخ في كانون الثاني عام ١٩٨٨ ، و لغرض الحصول على المشورة والموافقة قبل التصديق ،صاغت لجنة العلاقات الخارجية بقيادة السيناتور جوزيف ر. بايدن Joseph R. Biden[٢] شرطا ينص على " **ان الولايات المتحدة يجب ان تفسر المعاهدة وفقا للفهم المشترك للمعاهدة المشتركة بين الرئيس ومجلس الشيوخ في الوقت الذي قدم فيه مجلس الشيوخ مشورته وموافقته على التصديق،ان الفهم التنفيذي التشريعي المشترك للمعاهدة استند جزئيا الى التمثيلات الموثوقة التي قدمها الرئيس وممثلوه الى مجلس الشيوخ ولجانه ،وان الولايات المتحدة لن توافق او تتبنى تفسيرا مختلفا عن هذا الفهم المشترك الابناء على نصيحة مجلس الشيوخ والموافقة على المعاهدة او بروتوكول لاحق ،او سن قانون**"[٣].

مع ذلك تبنت لجنة العلاقات الخارجية شرط بايدن في نيسان عام ١٩٨٨ مع معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى Inf وارسلته الى مجلس الشيوخ حصلت الموافقة على شرط بايدن نسبة (٧٢%) من الاصوات مقابل(٢٧%) تم ذلك في ٢٦ ايار عام ١٩٨٨ في نسخته النهائية[٤]، بلجنتيه القوات المسلحة والاستخبارات وتم الاتفاق على ابقاء المعاهدة على ما هي

---

[١] Frances Fitzgerald, Politics as law? The Anti – Ballistic Missile Treaty , Op.Cit, P. ٩٠١.

[٢] للمزيد من الاطلاع ، ينظر:

Kenneth S. Gallant**," American Treaties International Law: Treaty Interpretation After The Biden Condition"** ,Arizona State Law Journal, Ariz.St L.J,١٩٨٩. P. ١.٧٤.

[٣] David A. Koplow,Op. Cit., P.١٣٧٨.

[٤] Ibid.

عليها دون اجراء اي تعديل في بنودها، ومع ذلك اجرى مجلس الشيوخ بعض التعديلات لتصحيح الاخطاء الفنية واللغوية[١].

تم التصويت على المعاهدة في يوم الجمعة المصادف ٢٨ ايار عام ١٩٨٨ من قبل الحزبيين بأغلبية(٩٥) مقابل(٥) في منتصف الظهيرة قام كل من زعيم الاغلبية روبرت سي بيرد Robertc. Bird[٢] ، وزعيم الاقلية روبرت جيه دول بأجراء اتصال مع الرئيس ريغان في فلندا لإبلاغه بالموافقة على المعاهدة، اخبر زعيم الاغلبية بيرد الرئيس ريغان ان المعاهدة جاءت بتعاون السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية مع ترك الخلافات السياسية جانبا، حيث اوضح ما نصه : " **هذه في الحقيقة معاهدة امريكية وليست معاهدتنا او معاهدة الرئيس...ولهذا السبب اجرينا التصويت الهائل**"، شكر الرئيس ريغان اعضاء مجلس الشيوخ ودعاهما للحضور الى موسكو لتبادل الوثائق الرسمية بين البلدين [٣].

---

(١) Rudy Abramson, Senate Approves Inf Treaty,٩٣-٥:Landmark Accord Will Lead To ١St Offensive Arms Cut In History, May ٢٨,١٩٨٨.

(٢) روبرت سي بيرد(١٩٧١–): سياسي ديمقراطي شغل منصب ممثل ولاية فرجينيا الغربية في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٣ – ١٩٥٩ وكعضو كونغرس امريكي عن ولاية فرجينيا عام ١٩٥٩ – ٢٠١٠، شغل مناصب عديدة في مجلس الشيوخ منها زعيم الاغلبية من عام ١٩٧٧– ١٩٨٨، وزعيم الاقلية من عام(١٩٨١ – ١٩٨٦) ، وكرئيس مؤقت من عام(١٩٨٩ – ٢٠٠٧) للمزيد .ينظر:

Encyclopedia Britannica C.D. ROM Copyright, ٢٠٠٩.

(٣) "The Washington Post", May ٢٨, ١٩٨٨.

الخاتمة

تبين ان الادارة الامريكية سعت الى تعزيز الامن القومي من خلال الحفاظ على ارواح المخطوفين الامريكيين في لبنان عن طريق بيع الاسلحة الى ايران ، كذلك كشفت القضية ان بيع الاسلحة جرى بعلم الادارة الامريكية دون الرجوع الى الكونغرس الامريكي ،وتبين ان الادارة الامريكية قد خرقت البنود الدستورية التي كانت ترفض التعامل مع الجهات الارهابية وعدم احترام قرارات السلطة التشريعية في ذلك الامر ، كما توضح ان موظفي الامن القومي والمخابرات الامريكية وموظفي البيت الابيض كانو قد اشتركو في قضية بيع الاسلحة بشكل سري فشكل ذلك تطور كبير في قضية ايران كونترا على الصعيد الامني للادارة الامريكية، كما تضح ان السلطة التشريعية ادانت السلطة التنفيذية في هذه القضية و شكلت لجان تحقيقية مع السلطة التنفيذية ورجال الامن القومي والمخابرات الامريكية لغرض اعادة الثقة المتبادلة بين السلطتين ، كما تبين ان السلطة التنفيذية ارادت فرض سيطرتها على السلطة التشريعية عام ١٩٨٨ واتبني تفاسير جديدة لتعديل المعاهدات المعقودة سابقامع الاتحا السوفيتي في ضوء الصواريخ التسيارية لغرض الشروع في بناء قدرة دفاعية ونشر الصواريخ الفضائية ، مع ذلك اخذت السلطة التشريعية القوانين الدستورية التي تثبت شرعية المعاهدات السابقة وكيفية المصادقة عليها من قبل مجلس الشيوخ ، لغرض منع السلطة التنفيذية من اعادة تفاسير جديدة على المعاهدات اللاحقة.